

## محاكمة ٧٢ متهمًا في أحداث الشغب

اذاع المستشار ابراهيم مصطفى القليوبين النائب العام قرار الاتهام في أحداث الشغب التي وقعت بمدينة حلوان يومي ١٨ و ١٩ يناير الماضي .

وقد شمل القرار ٧٢ متهمًا بينهم ٤٤ من البالغين تقرر احالتهم لمحكمة امن الدولة العليا بالقاهرة و ٢٥ حدثاً تقرر احالتهم لمحكمة احداث و ٢ متهمين باختفاء اشخاص معروفة تقرر احالتهم لمحكمة الجنائيات .

وقد توالي الاخفاق مع المتهمين وادع تقرير الاتهام عبد المعزيز زكي وبلهان عبد المجيد رئيس التحقيقات وبعد العديد تزوير وكيل النيابة بمكتب النائب العام بالشراقي المستشار بدر الملاوي ، رئيس المكتب الفني للنائب العام وعمرو مصطفى رئيس نيابة جنوب القاهرة .

وصرح النائب العام ان عدد المتورطين عليهم في أحداث الشغب يبلغون ٦٦ متهمًا تم استبعاد ٢٠ منهم لعدم تقديم أدلة ضدهم بالإضافة إلى اثناء سبعين الذين يعيش عليهم بمناظل المساجد ومحضر المذيبة والخالية لعدم تقديم أدلة ضدهم .

ويذيع النائب العام غداً قرار الاتهام في أحداث الشغب، بمنطقة شرق القاهرة، وقد تضمن قرار الاتهام في أحداث حلوان ٤٤ متهمًا من البالغين ادانته النيابة المتهمين السنة الاول وهم يائهم اشتراكوا في تجهيز نشأت عنهم الجرائم الآتية :

١ - خربوا عدداً مباشري وأملاكاً خاصة مخصصة لمصالح الحكومة والمسارق العامة وشركات القطاع العام والجمعيات ذات النفع العام ، ببان هاجموا قذنا بالحجارة مبني مدرسة المعرفة المشطة الابتدائية للبنين ومصنع المصركات وشركة اسمت بوركلاند حلوان وسيارات للقوات المسلحة وللشرطة وبهبة القل العام . ولشركات القطاع العام ولمرافق الاطفاء ورئاسة الجمهورية .

٢ - عرضوا للخطر عدداً مسلاة سائل التحلل العام البرية وعملوا سيرها ٣ - أطلقوا عدداً أمولاً منقوله لا يمتلكونها بان وضعوا النار عدداً في سيارة فاحرقوها كما قذفوا بالحجارة سيارة أخرى .

وأتهما النيابة بان المتهمين يائهم :  
١ - خربوا عدداً مباشري وأملاكاً خاصة بان وضعوا النار عدداً في سور حدقة منزلة العزبة دار التسجيل الرسمية التابعة بالحجارة دار التسجيل الرسمية التابعة لوزارة الثقافة ومحطة سكك حديد مترو حلوان وتحتف الركاب وكشك الحراسة التابع لقسم شرطة طلوان ومسحور مصنع ٣٦ الحرمين سور عملية مجازي غرب العزبة القبلية ومظلات محطات الاوتوبوس والاعمدة الكهربائية بطريق كورنيش النيل

واستعملوا القوة والعنف مع رجال الشرطة والبن الركزي قذنا بالحجارة لتهم من أداء واجباتهم في حماية المنشآت والأموال العامة وخاصة ، ونفس التجاوز .